الأمم المتحدة

E/ECA/COE/44/22

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
26 January 2026

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الاجتماع الرابع والأربعون
طنجة، المغرب (حضوريا وعبر الإنترنت)، ٢٨—٣٠ آذار/مارس ٢٠٢٦

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*
موعد الدورة التاسعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكان انعقادها وموضوعها

موعد الدورة التاسعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكان انعقادها وموضوعها

مذكرة من الأمانة

أولا- مقدمة

١- تتضمن هذه الوثيقة اقتراحاتٍ مقدمةً من الأمانة لكي تنظر فيها لجنة الخبراء. وقد تودّ هذه الأخيرة النظر في موعد الدورة التاسعة والخمسين للجنة الاقتصادية المقررة في عام ٢٠٢٧، وتحديد مكان انعقادها وموضوعها، وتزويد الأمانة بالتوجيه في هذا الصدد.

ثانيا- الموعد والمكان

٢- تقترح الأمانةُ عقدَ الدورة التاسعة والخمسون للجنة الاقتصادية لأفريقيا في مقرها الكائن في أديس أبابا في آذار/مارس ٢٠٢٧. ويجوز لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين أن يقرر خلاف ذلك بموجب دعوة من دولةٍ عضو في اللجنة لاستضافة الدورة المذكورة، شريطة أن تكون تلك الدولة العضو قد وافقت، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠، على تحمل التكاليف الإضافية الفعلية التي تترتب، بصورة مباشرة وغير مباشرة، عن عقد الاجتماع خارج مقر اللجنة.

* E/ECA/COE/44/1

A.26-00060 (A)

ثالثا- الموضوع

٣- تعرض الأمانة المواضيع المحتملة التالية على لجنة الخبراء للنظر فيها:

(أ) الخيار الأول: ''تشكيل مستقبل العمل في أفريقيا: توظيف الشباب، والنمو، والمرونة المالية''؛

(ب) الخيار الثاني: ''من الاستخراج إلى التحويل: الاستفادة من المعادن الحيوية والتنوع البيولوجي في أفريقيا من أجل التصنيع والنمو الأخضر''؛

(ج) الخيار الثالث: ''استعادة السيادة المالية لأفريقيا في سبيل النهوض بتنمية مستدامة وشاملة للجميع وقادرة على الصمود''.

ألف- معلومات أساسية

٤- تقف أفريقيا عند منعطف حاسم في رحلتها التنموية، يتسم بفرص هائلة وتحديات معقدة ومتشابكة. ويكمن العنصر الأساسي في تقدم القارة في قدرتها على الاستفادة في الوقت نفسه من قوتها العاملة الشابة واحتياطياتها الهائلة من الموارد الطبيعية الحيوية لبناء اقتصادات مستدامة وقادرة على الصمود وشاملة للجميع. وستحدِّد إدارةُ هذه الأصول المهمة (الناس ورأس المال الطبيعي) إدارة استراتيجيةً مدى قدرة أفريقيا على تحويل إمكاناتها الديموغرافية والموارد إلى تحول اقتصادي ملموس. وفي سياق عالمي يتسم بالتغير التكنولوجي السريع والحاجة الملحّة إلى التكيف مع المناخ، ستكون الخيارات السياساتية المتخذة في المدى القريب حاسمة. وقد صُممت المواضيع المقترحة لتسمح بتركيز البحث في السياسات القابلة للتنفيذ اللازمة للتعامل مع هذه الديناميكيات وتأمين مستقبل مزدهر لجميع الأفارقة.

١- الخيار الأول: ''تشكيل مستقبل العمل في أفريقيا: توظيف الشباب، والنمو، والمرونة المالية''

٥- يشكل العمل المنتج جوهر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها' اللتين أعيد التأكيد عليهما خلال القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية. غير أن هيكل التوظيف الذي تشهده القارة اليوم يقيِّد النمو والاستقرار المالي وتعبئة الإيرادات المحلية. وقد يحوِّل النمو السكاني السريع، واستمرارُ الطابع غير الرسمي للنشاط الاقتصادي، وضعف استيعاب الشباب في العمل المنتج الإمكاناتِ الديموغرافيةَ للقارة إلى عبء مالي. ولا يمكن للإصلاحات المالية وحدها أن تضمن الاستدامة. إذ يتعين على أفريقيا أن تعمل بشكل عاجلٍ لتعزيز مشاركة الشباب في العمل الرسمي ومواءمة إيجاد فرص العمل مع الاتجاهات الكبرى التحويلية مثل الرقمنة، والعمل المناخي، والطلب العالمي على المعادن الحيوية. وإذا تمكنت أفريقيا من تركيز نموها في القطاعات ذات العمالة الكثيفة من قبيل الخدمات الرقمية والطاقة المتجددة والزراعة الذكية مناخيا، وإذا ما استطاعت الاستفادة

من منصات مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتقنين العمل غير الرسمي والعمل المؤقت، فإنه يمكنها حينئذ استخدام إمكاناتها الديموغرافية لتحقيق النمو الشامل للجميع وتعزيز المرونة المالية.

٦- ويتطلب تحقيق هذه الإمكانات استثمارا استراتيجيا في رأس المال البشري. فلكي يزدهر الشباب الأفارقة، الذين يشكلون أكثر من ٦٠ في المئة من السكان، في ظل التحولات التكنولوجية والبيئية، فإنهم في حاجة إلى تعليم عالي الجودة، وكفاءة في مجال الرقمنة، وجاهزية لريادة الأعمال. ويعد رفع مستويات توظيف الشباب ضرورة اجتماعية واقتصادية في آن واحد. ويمكن للدعم الموجه للقطاعات ذات الإمكانات العالية مثل التكنولوجيا المالية، والتكنولوجيا الزراعية، والتصنيع الأخضر أن يحوّل الديناميكية الديموغرافية إلى تحول هيكلي، وهو ما يعزز الإنتاجية ويوسع القاعدة الضريبية.

٧- ومن شأن اعتبار العمل وتوظيف الشباب ركيزتين للاستراتيجية الاجتماعية الاقتصادية أن يحقق عوائد مالية كبيرة ويدفع بعجلة التنمية. وعلى المدى القصير، يشجع هذا التركيز على إضفاء الطابع الرسمي على النشاط الاقتصادي ويعزز نموَّ الإيرادات؛ وعلى المدى المتوسط، يمكنه تعزيز الإنتاجية والقدرة على الصمود في مواجهة الصدمات؛ أما على المدى الطويل، فإنه يرسِّخ التغيُّرَ الديموغرافي كمصدر مستقر للنمو. ولتحقيق هذه الأهداف، سيحتاج أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تضمين أهداف التوظيف في الأطر الاقتصادية الكلية، وذلك لتعزيز البنية التحتية الرقمية، وتحفيز توظيف الشباب وريادة الأعمال الشبابية، وتوطيد التعاون بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز بيانات سوق العمل وتماسك السياسات. ومن خلال هذه الإجراءات، يمكن لإفريقيا أن تؤمّن للشباب عملا منتجا يكون بمثابة محفز ونتيجة في آن واحد لازدهار مستدام وشامل.

٨- وإذا وقع الاختيار على الموضوع الأول فسيتضمن ذلك تحليلا للآثار الواسعة والمتنوعة لهذه الاتجاهات الكبرى ودراسةً للفرص والمخاطر المرتبطة بها. ولكي تغتنم الدول الأفريقية هذه الفرص على الوجه الأكمل، ستحتاج إلى سكان يتمتعون بتعليم وصحة أفضل، وأن يكونوا أكثر إلماما بالتكنولوجيا، وأكثر استعدادا لمواجهة عالم العمل سريع التغيُّر. وسيشمل الخيار الأول أيضًا استكشاف ما يلزم من خيارات سياساتية وإجراءات محددة من أجل سوق عمل مستقبلية شاملة ومستدامة، تضمن توفير فرص عمل لائقة وتحويل الإمكانات الديموغرافية إلى ازدهار دائم وشامل.

٢- الخيار الثاني: ”من الاستخراج إلى التحويل: الاستفادة من المعادن الحيوية والتنوع البيولوجي في أفريقيا من أجل التصنيع والنمو الأخضر“

٩- يعد الطلب العالمي على المعادن في أفريقيا ضروريا للتحول نحو الطاقة الخضراء. ومع اقترانه بالقيمة الاقتصادية المتزايدة للتنوع البيولوجي، فإنه يشكل فرصة تاريخية. وهاتان الفئتان من الأصول مرتبطتان ارتباطا وثيقا: فالاستخراج المستدام للمعادن يعكس الاهتمام بالنظم

البيئية والمائية الصحية، بينما تعتمد النتائج الإيجابية للتنوع البيولوجي بشكل مباشر على طريقة حدوث تطوير المعادن، وأين يحدث، والطريقة التي يدار بها. ويعد الانتقال من استخراج المواد الخام إلى التحول الصناعي ذي القيمة المضافة أولويةً مركزية للمنطقة، على نحو ما تم تأكيده في رؤية التعدين الأفريقية واستراتيجية المعادن الخضراء في أفريقيا.

١٠- وسيكون التركيز الاستراتيجي على الحوكمة والتمويل والشراكات ضروريا للبلدان الأفريقية لتحقيق قيمة أكبر من مواردها الطبيعية. ويشمل ذلك تعزيز مسارات التعدين والتصنيع الإيجابية للطبيعة، وهي المسارات التي تكون فيها حماية التنوع البيولوجي، واستعادة النظم البيئية، والتخطيط على مستوى المناظر الطبيعية جزءا من تطوير سلاسل القيمة المعدنية. ومن خلال ما تسنُّه البلدان من سياسات فإنه يمكنها دعم تثمين الموارد محليا، وتعزيز تطوير سلاسل القيمة الصناعية الخضراء الإقليمية، وضمان تقاسم المنافع مع المجتمعات المحلية، والاستفادة من رأس المال الطبيعي من خلال ائتمانات التنوع البيولوجي عالية النزاهة، وآليات استعادة النظم البيئية، والحلول القائمة على الطبيعة. ومن شأن القيام بذلك أن يؤدي إلى تعويض الأثر البيئي للتعدين، ومواءمة القطاع مع معايير العالمية للاستدامة، وحشد المزيد من التمويل للتنمية.

١١- ويجب ألا يُنظر إلى التنوع البيولوجي كأولوية للحفاظ على البيئة فحسب، بل أيضا كعامل اقتصادي مادي يحدد قابلية المشاريع للحصول على التمويل، والمخاطر التي تواجه المستثمرين، وسلامة سلسلة التوريد، والإنتاجية الصناعية طويلة الأمد. ويستند هذا المسعى إلى سجل راسخ من الدعم للتنمية المستدامة القائمة على الموارد والتصنيع الأخضر بين أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

١٢- وإذا ما وقع الاختيار على الموضوع الثاني، فسيتضمن ذلك استكشاف سياسات محددة من أجل: تصميم النظم المالية واستثمار عائدات الموارد لتنويع الاقتصاد؛ وتصميم وتنفيذ استراتيجيات إقليمية للمعادن الحيوية والتصنيع الأخضر؛ وتفعيل أسواق ائتمان الكربون والتنوع البيولوجي عالية النزاهة؛ وحوكمة الموارد الطبيعية التي تؤدي إلى نتائج إنمائية عادلة ومستدامة.

٣- الخيار الثالث: ”استعادة السيادة المالية لأفريقيا للنهوض بتنمية مستدامة وشاملة للجميع وقادرة على الصمود“

١٣- تمتلك أفريقيا إمكانات كبيرة غير مستغلة لتمويل تحولها الخاص من خلال تعبئة الموارد المحلية، وتعزيز الحوكمة الاقتصادية، والاستفادة من الابتكار. واستعادة السيادة المالية ليست ضرورية فحسب، بل تمثل فرصة استراتيجية لمواءمة تمويل التنمية مع الأولويات والمؤسسات والطموحات الإقليمية.

١٤- وقد أصبح تحقيق هذه الإمكانات أكثر صعوبة، نظرا لما تشهده البيئة المالية العالمية من تشدد. فأفريقيا تواجه فجوة سنوية تتراوح بين ٦٧٠ و٧٦٢ مليار دولار أمريكي لتمويل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.[١] ولا تزال تعبئة الموارد المحلية محدودة، حيث تبلغ نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو ١٦ في المئة، بينما تستنزف التدفقات المالية غير المشروعة ما يقارب ٨٨،٦ مليار دولار سنويا.[٢] والدين العام يتجاوز الآن ١،٨ تريليون دولار، مع ارتفاع خدمة الدين الذي يتسبب في تآكل الحيز المالي، في الوقت الذي يصبح فيه التمويل الخارجي أكثر تقلبا وتكلفة وارتباطا بشروط.[٣] وفي ظل هذه الضغوط، أصبح توسيع التمويل المحلي المستدام وتقليص مواطن الضعف الهيكلية في تعامل المنطقة مع أسواق رأس المال العالمية أمرا ملحا أكثر من أي وقت مضى.

١٥- ورغم التحديات، فإن الفرص المتاحة لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لاستعادة سيادتهم المالية كبيرة. ويمكنهم إطلاق العنان لحيز مالي، وذلك بتعزيز تعبئة الموارد المحلية بواسطة أنظمة ضريبية حديثة، وحوافز أكثر عقلانية، وكبح التدفقات المالية غير المشروعة. وعبر تعبئة التمويل الخاص، يمكن لأعضاء اللجنة تكملةَ الموارد العامة وتنفيذ مشاريع واسعة النطاق. ومن خلال تحسين تصنيفاتهم الائتمانية وتطوير أسواق رأس المال، يمكنهم توجيه المدخرات المحلية، وصناديق المعاشات التقاعدية والمغتربين إلى استثمارات منتجة، كما يتضح من مبلغ ٤ تريليونات دولار التي جُمعت عبر أسواق رأس المال في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٢٢.[٤]

١٦- وإذا ما وقع الاختيار على الموضوع الثالث، فإنه سيتضمن التركيز على خيارات السياساتية الملموسة والإصلاحات المؤسسية لتعزيز قدرة المنطقة على تمويل أولوياتها التنموية. وسيشمل ذلك: تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية الرقمية؛ وكبح التدفقات المالية غير المشروعة؛ وتحسين حوكمة الإنفاق الضريبي، والقدرة على تحمل الديون، والشفافية؛ وتوسيع أسواق رأس المال المحلية والإقليمية؛ وتوسيع نطاق الأدوات المالية المتوافقة مع المناخ وغيرها من أدوات التمويل الابتكاري؛ وتعزيز المواقف الجماعية لأفريقيا بشأن إدخال إصلاحات على الحوكمة

(١) African Union and others, "Executive summary" in *2025 Africa Sustainable Development Report: Advancing sustainable, inclusive, science- and evidence-based solutions for the 2030 Agenda for Sustainable Development and its Sustainable Development Goals for leaving no one behind, and the African Union's Agenda 2063*, (Addis Ababa, 2025).

(٢) Organisation for Economic Co-operation and Development, African Union Commission and African Tax Administration Forum, *Revenue Statistics in Africa 2024: Facilitation and Trust as Drivers of Voluntary Tax Compliance in Selected African Tax Administrations* (Paris, 2024).

(٣) United Nations, "Tackling illicit financial flows in Africa arising from taxation and illegal commercial practices" (2022); United Nations Conference on Trade and Development, "A world of debt: it is time for reform" (2025).

(٤) International Finance Corporation, "Rise in capital-market financing powers investment and employment in developing countries", 13 March 2025.

الضريبية الدولية والديون السيادية. وسيعزز هذا العمل المرونة المالية، ويوطد السيطرة الوطنية على الاستراتيجيات الإنمائية، ويدعم التحول الاقتصادي الشامل وطويل الأمد في المنطقة.

باء- المواضيع السابقة

١٧- ترد في مرفق بهذه الوثيقة قائمة مرجعية بمواضيع الدورات السابقة للجنة الاقتصادية لأفريقيا التي عقدت منذ عام ٢٠٠٠.

المرفق

مواضيع الدورات السابقة للجنة الاقتصادية لأفريقيا

الدورة	*الاجتماعات السنوية المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي*	*العام*	*الموضوع*
السابعة والخمسون	لا ينطبق	٢٠٢٥	النهوض بتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: اقتراح إجراءات استراتيجية مفضية إلى التحول
السادسة والخمسون	لا ينطبق	٢٠٢٤	تمويل الانتقال إلى اقتصادات خضراء شاملة للجميع في أفريقيا: الضرورات والفرص وخيارات السياسات العامة
الخامسة والخمسون	لا ينطبق	٢٠٢٣	تعزيز الانتعاش والتحول في أفريقيا للحد من أوجه التفاوت ومواطن الضعف
الرابعة والخمسون	لا ينطبق	٢٠٢٢	تمويل الانتعاش في أفريقيا: فتح آفاق جديدة
الثالثة والخمسون	لا ينطبق	٢٠٢١	التصنيع والتنويع المستدامان في أفريقيا في العصر الرقمي في ظل جائحة كوفيد-١٩
الثانية والخمسون	لا ينطبق	٢٠١٩	السياسة المالية والتجارة والقطاع الخاص في العصر الرقمي: استراتيجية لأفريقيا
الحادية والخمسون	لا ينطبق	٢٠١٨	منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وهامش الحركة المتاح على الصعيد المالي من أجل إيجاد الوظائف والتنويع الاقتصادي
الخمسون	العاشرة	٢٠١٧	النمو وعدم المساواة والبطالة
التاسعة والأربعون	التاسعة	٢٠١٦	نحو نهج متكامل ومتسق فيما يخص التنفيذ والرصد والتقييم لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة
الثامنة والأربعون	الثامنة	٢٠١٥	تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣: التخطيط والتعبئة والتمويل من أجل التنمية
السابعة والأربعون	السابعة	٢٠١٤	التصنيع لأغراض التنمية الشاملة للجميع والمفضية إلى التحول في أفريقيا
السادسة والأربعون	السادسة	٢٠١٣	التصنيع من أجل أفريقيا الناشئة
الخامسة والأربعون	الخامسة	٢٠١٢	تحرير الطاقات الكامنة لأفريقيا باعتبارها قطباً للنمو العالمي
الرابعة والأربعون	الرابعة	٢٠١١	إدارة التنمية في أفريقيا
الثالثة والأربعون	الثالثة	٢٠١٠	تعزيز النمو المستدام بمعدلات عالية لخفض معدلات البطالة في أفريقيا

الثانية والأربعون	الثانية	٢٠٠٩	زيادة فعالية السياسة المالية لتعبئة الموارد المحلية
الحادية والأربعون	الأولى	٢٠٠٨	التصدي للتحديات الجديدة التي تواجه أفريقيا في القرن الحادي والعشرين
الأربعون	لا ينطبق	٢٠٠٧	تسريع النمو والتنمية في أفريقيا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية: التحديات الناشئة واستشراف المستقبل
التاسعة والثلاثون	لا ينطبق	٢٠٠٦	معالجة مشكلة العمالة في أفريقيا
الثامنة والثلاثون	لا ينطبق	٢٠٠٥	تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا
السابعة والثلاثون	لا ينطبق	٢٠٠٤	إدماج السياسات التجارية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية
السادسة والثلاثون	لا ينطبق	٢٠٠٣	نحو مزيد من اتساق السياسات والمساءلة المتبادلة من أجل فعالية التنمية
الخامسة والثلاثون	لا ينطبق	٢٠٠٢	تسريع وتيرة التقدم والأداء في أفريقيا: تحدي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
الرابعة والثلاثون	لا ينطبق	٢٠٠١	تنفيذ الشراكة الألفية من أجل برنامج الانتعاش الأفريقي: ميثاق انتعاش أفريقيا
الثالثة والثلاثون	لا ينطبق	٢٠٠٠	تحديات تمويل التنمية في أفريقيا